النمذجة القياسية لعلاقة النمو الاقتصادي بمعدلات الفقرفي الجزائر

للفترة 1985–2015

خالد بن جلول

جامعة قالمة

benkhaled267@gmail.com

Standard modeling of the relationship of economic growth to poverty rates in Algeria
For the period 1985-2015

ملخص: حاولت هذه الدراسة تحديد شكل العلاقة والتأثير الذي يمكن أن يمارسه معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر على تخفيض معدلات الفقر وتحسين من اوضاع الفقراء، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة وبناء نموذج قياسي للعلاقة بين المتغيرين السابقين وذلك خلال الفترة 1985–2015، ولقدتم الحصول على نموذج قياسي ذو معنوية ومقبول وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة وتأثير للنمو الاقتصادي على معدلات الفقر، غير أن هذا التأثير ضعيف جدا اذ لم تتجاوز نسبه (0.003%)، وتم تفسيره بارتفاع حالة عدم المساواة في توزيع الدخل في الجزائر الأمر الذي يحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من زيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: الفقر، النمو الاقتصادي، النمذجة القياسية، توزيع الدخل.

bstract:

This study attempted to determine the shape of the relationship and impact that economic growth rates in Algeria could have on reducing poverty rates and improving the conditions of the poor, To achieve this goal, a standard model for the relationship between the two previous variables was formulated and constructed during 1985-2015,A standard model was obtained which is significant and acceptable. The results of the study showed that there is a relationship and effect of economic growth on poverty rates,However, this effect is very weak, not exceeding (0.003%),This situation is explained by the high inequality in income distribution in Algeria, which limits the ability of the poor to benefit from increased economic growth.

Keywords: poverty, economic growth, standard modeling, income distribution.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر السلبية التي تعاني منها معظم الدول وتحاول بكل سياساتها وبرامجها تنموية التقليل من معدلاتها واثارها، فهي تجند لذلك كل الوسائل والامكانيات المادية والمالية في سبيل تحقيق هدف تحسين مستوى المعيشة للأفراد المجتمع، غير ان الوصول الى هذا الهدف يتطلب وفرة مالية خاصة في حالة الدول النامية والتي تعاني من مفارقة ارتفاع معدلات الفقر والفقراء وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتي قد تكون سلبية في كثير من الاحيان، إذ ان تلبية طلبات وحاجيات الفقراء يتطلب توفر الخزينة العمومية على وفرة مالية تعطي نوع من القدرة والراحة للسلطات العمومية على تلبية هذه الحاجيات، وهذه الفورة المالية التي قد تتوفر في حالة تحقيق الدول لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومتزايدة.

أولا– الاشكالية:

ان العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والفقر قد نصت عليها النظرية الاقتصادية غير ان ذلك يبقى بشكل نظري وبشروط معينة، الامر الذي يجعلنا في التفكير في مدى ملائمة هذه العلاقة للواقع الاقتصادي الجزائري وهذا في ظل ماتعرفة الجزائر من استمرار حالة الفقر في الكثير من مناطقها الجغرافية وكذلك ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ومن هناك كانت الاشكالية الرئيسية للدراسة بالصيغة التالية:

مامدى قدرة النمو الاقتصادي في الجزائر على المساهمة في التقليل من معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء؟

ثانيا– الفرضيات:

تنطلق دراستنا هذه من فرضية رئيسة مفادها ان النمو الاقتصادي عفي الجزائر يمكن ان يساهم في تخفيض معدلات الفقر وهذا في ظل ماتقوم به الجزائر من برامج وسياسات تنموية ممولة من الزيادة في الدخل الوطني.

ثالثا– اهمية وهدف البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية التفكير في مشكلة الفقر والفقراء وضرورة معالجتها وتحسين من مستوى معيشة الفقراء من خلال توفير حاجياتهم الاساسية وتوفير مناصب العمل والدخل.

أم عن الهدف فقد سعينا من خلال هذه الدارسة الى بناء نموذج قياسي يحدد من خلاله مدى قدرة النمو الاقتصادي على التقليل من معدلات الفقر وبتالي تكون خطوة نحو توجيه السلطات العمومية نحو اهمية توجيه ثمار النمو الاقتصادي نحو الفقراء.

رابعا– الدراسات السابقة:

- **دراسة الباحث بلقاسم عباس وعماد الإمام** والتي كانت تحت عنوان " **أثر السياسات العامة على الفقر، توزيع الدخل والنمو**" (**2005**): هدفت الدراسة إلى قياس أثر السياسات العامة على الفقر من خلال التركيز على العلاقة بين السياسة الاجتماعية ومستويات الفقر، ولقد استخدام الباحثان نماذج المعادلات الآنية حيث ضم النموذج ثلاث معادلات، الأولى خاصة بالنمو شملت على المتغيرات التفسيرية التالية(معدل الاستثمار، مؤشر أداء المؤسسات، مؤشر السياسة الاقتصادية الكلية،

درجة الانفتاح الاقتصادي، مستوى الدخل الحقيقي)، والمعادلة الثانية خاصة بتوزيع الدخل ضمت مجموعة من المتغيرات التفسيرية وهي(مستوى النمو، متغيرات السياسة الاقتصادية)، أما المعادلة الثالثة فهي خاصة بالفقر وتضم (خط الفقر، متوسط الإنفاق، معامل جيني) ولقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الفقر شديدة الاستجابة لتأثيرات السياسة الاقتصادية وأن التحويلات ورغم فعاليتها في توزيع الدخل إلا أن أثرها بسيط على معدلات الفقر، بالإضافة إلى الأثر السلبي لسياسات الانفتاح على مستويات الفقر رغم أنها تدعم النمو الاقتصادي، وختم الدراسة بتوصية مفادها أنه لابد من التركيز في مكافحة الفقر على تحقيق العدالة في توزيع الدخل وهذا لفعاليتها في التأثير على الفقر بعكس السياسات الموجهة لرفع متوسط الإنفاق والنمو.

- **دراسة الباحثان هناء خير الدين و هبة الليثي** والتي تحت عنوان **"العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر"** (**2006**): وهدفت الدراسة إلى تفسير النمو المشاهد في مصر وربطه بمعدلات الفقر وذلك في محاولة لتحديد إذا ما ارتبط النمو الاقتصادي بتحسين في توزيع الدخل، وأدى كلاهما إلى خفض معدلات الفقر بصوة معنوية أم أن الأمر خلاف لذلك، وتمت الدراسة للفترة **1990-2005** وعمد الباحثان لتقسيم هذه الفترة إلى أربعة فترات فرعية متوافقة مع المسوح المتتالية للدخل والإنفاق والاستهلاك الأسري، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى عدم كفاية النمو الاقتصادي وحده لخفض الفقر حيث بالنسبة لحالة مصر بالرغم من تحقيق نمو في النتاج المحلي الإجمالي إلا أن ذلك لم ينعكس في صورة تحسين توزيع الدخل وانخفاض معدلات الفقر وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق الشخصي، وأوصت الدراسة بضرورة ضمان وصول نتائج النمو إلى الأسر وخاصة الفقيرة منها وهذا من خلال صياغة سياسات تعزز العدالة في توزيع الدخل وتضمن احتواء الفقراء.
- **دراسة الباحث توفيق عباس عبد عون البغدادي** والتي كانت بعنوان " **دراسة في معدلات النمو الاقتصادي للازمة لصالح الفقراء (العراق– دراسة تطبيقية)**" – مجلة العلوم الاقتصادية 2010–انطلقت هذه الدراسة من فرضية ان هناك اثار ايجابية لمعدلات النمو عندما تكون في صالح الفقراء في التقليل من حدة الفقر وحاولت الدراسة تحديد هذه المعدلات للنمو الاقتصادي وذلك من خلال تحليل مؤشرات النمو العراق ومن اهم نتائج هذه الدراسة ان العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر والاثار الايجابية تقوم بالاساس على السياسات والاجراءات التي تعتمدها الدولة في الحد من الفقر ومدى توجيه الدخل نحو الفقراء.
- **دراسة الباحثان البشير عبد الكريم وسراج وهيبة** والمعنونة بـ " **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصاد والفقر في الدول العربية**" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد11–حاول الباحثان الاجابة على الاشكالية التالية: **ماهو واقع توزيع الدخل والنمو والفقر في الدول العربية**؟وذلك من خلال تحليل العلاقة النظرية بين مختلف اضلاع مثلث التوزيع والنمو والفقر بالإضافة الى تحليل الاحصائيات حول الفقر في الدول العربية وخلصت الدراسة الى نتيجة ان معدلات الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدلات النمو الاقتصادي المحقق وكذلك بتطور هيكل توزيع الدخل وان النمو الاقتصادي لوحده غير قادر على تحقيق هدف التقليل من الفقر وهذا في ظل تشعب العلاقة الوظيفية بين النمو والفقر وتوزيع الدخل، ويشترط لتوفر علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر ان يكون النمو مناصرا للفقراء.

- **دراسة الباحث عبد الحليم فضل** والتي جات تحت عنوان " **اثر النمو الاقتصادي عل معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992-2012)** – اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق،2015-قام الباحث خلال هذه الدراسة بمعالجة مشكل اثر نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدلات الفقر وعدالة توزيع المداخيل في لبنان خلال الفترة 1992-2012 التي تلت الحرب الاهلية واظهرت نتائج الدراسة ان زيادة متوسط الدخل الفردي او الاسري في لبنان يتوافق غالبا مع تدهور اوضاع المساواة وخاصة بالنسبة للعاملين بالأجر كما ان معدلات الفقر تميل الى الانخفاض في المناطق التي تنعم بنمو مرتفع، واستخدام الباحث مدخل الاقتصاد السياسي في تحليله حيث وجد ان طبيعة النظام السياسي هي التي تحول دون توسيع نطاق المستفيدين من النمو الاقتصادي حيث أكد الباحث....."**بأن تحقيق معدلات نمو ومرتفعة لن يؤدي الى تقليص الهوة بين فئات السكان مالم يتوافق مع اصلاح الاليات السياسية والاقتصادية التي تكفل تحقيق العدالة....**".

المحور الأول: تحليل وتفسير العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر

أولا: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي احد الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي تحاول الدولة تحقيقها من اجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق مستوى عالي من الرفاهية لمجتمعاتها ويقاس هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الوطني المتحققة عن زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع[1].

ويعرف على أنه الزيادة في الناتج الوطني بشرط تحقيق زيادة في مستوى الدخل الفردي ومن ثم تحسين مستوى معيشة الافراد، ونميز بين نوعين من النمو الاقتصادي هما:[2]

- النمو الاقتصادي الموسع: وهو الحالة التي يعادل فيها نمو الدخل النمو السكاني وبتالي يكون الدخل الفردي ثابت.
- النمو الاقتصادي المكثف: وفي هذه الحالة يفوق نمو الدخل الوطني معدل نمو السكان وبتالي يحدث زيادة للدخل الفردي.

ويقوم تحقيق النمو الاقتصادي على مجموعة من العناصر وهي[3]:

- **رأس المال:** حيث ان عملية تراكم راس المال تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال التضحية بالاستهلاك الحالي وزيادة استخدام الموارد الاقتصادية في الرفع من الطاقة الانتاجية.
- **العمل:** يرتبط عنصر العمل بإنتاجية العامل حيث كلما زادت الانتاجية ارتفع معها الانتاج مما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي للدولة.
- **التطور التكنولوجي:** وهو التغير في الحالة العلمية نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية والتي يمكن تطبقها من الناحية العملية مما تسمح بإنتاج كميات اكبر من المنتوج بكميات اقل من عناصر الانتاج.
- **ثانيا: مفاهيم حول ظاهرة الفقر**

يعرف الفقر بأنه حالة الحرمان المادي التي تتمثل في مستوى المعيشة والحاجات الأساسية بوصفها معايير أساسية لتعريف هوية الفقر، فضلا عن الجانب النفسي المرتبط بالبعد الإنساني للفقر والانعزال والاغتراب الناجمة عن التهميش والتميز الاجتماعي والسياسي، وكذلك الاتكالية وضعف القدرة على اتخاذ القرارات ومواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وعدم الشعور بالأمان[4].

كما يعرف الفقر في الاقتصاد الإسلامي بأنه هو حالة عدم توفر مستوى الكفاية من المعيشة للأفراد، ومنه فإن الفقير هو الشخص الذي لم يحصل على الحد اللائق من المعيشة؛ الحد الذي يكفيه ويوفر له الحياة الكريمة اللائقة به كإنسان، والتي تختلف حسب كل مجتمع وحسب الزمان والمكان، وحد الكفاية هو الحد الذي يغطي كل أوجه الحرمان التي يمكن أن يعاني منها الفقير[5].

وهنا نجد الاختلاف بين الفقر في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي؛ حيث يركز الاقتصاد الوضعي على حد الكفاف وهو توفير الحد الأدنى للمعيشة وهم بذلك يهتمون بالقضاء على أوجه الحرمان من فقر الدخل وذلك بتوفير الدخل الذي يوفر الملبس والمأكل والمسكن والقضاء على الفقر البشري بتوفير الخدمات الصحية والتخلص من الأمية والأمراض ووفيات الأطفال، أما الاقتصاد الإسلامي فيضيف على ذلك القضاء على أشكال الحرمان الأخرى والمتمثلة في تزويج الفقير للقضاء على الحرمان من الاشباع الجنسي لديه وقضاء الدين وتوفير الخادم والمساعدة للأشخاص ذوى الإعاقات لكي يعيشوا حياة طبيعية إلى غير ذلك من الجوانب الأخرى التي تحول الفقير إلى غني وتبعد عنه كل أوجه الاحتياج والعوز.

وللفقر عدة انوع حسب مجموعة من التصنيفات ولعلى اهمها واكثرها تداولا التي تصنف حسب طريقة القياس وهي:

***1. الفقر المطلق:** يشير الفقر المطلق إلى الحالة التي لايمكن للفرد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية (غذاء ، ملبس، مسكن، تعليم، صحة،...إلخ) حيث متى عجز الإنسان عن توفير هذه الاحتياجات أصبح فقيرا بشكل مطلق[6].*

***2. الفقر النسبي:** يكون الفرد فقيرا نسبيا إذا لم يستطع الحصول على جملة من السلع والتي تعتبر عادية عند البعض الآخر، حيث يتم في هذه الحالة المقارنة بين فئات المجتمع من حيث مستويات المعيشة[7].*

***3. الفقر المدقع:** وهو تلك الحالة التي لايستطيع الإنسان من خلال التصرف بدخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية الضرورية والمقدرة بـ**2200**حريرة في اليوم، وتختلف هذه الكمية باختلاف العمر والجنس وطبيعة النشاط والنمط الاستهلاكي المتبع[8].*

هذا بالاضافة إلى الأنواع الاخرى مثل: فقر البشري، فقر الصدمة، فقر الموسمي، فقر الدائم، فقر الريفي، فقر الحضري، فقر البيئي، فقر التكوين، فقر التمكين، فقر الاجتماعي، فقر الاخلاقي....الخ.

ويعتمد في قياس الفقر على طريقة خط الفقر والذي يعرف على أنه الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعد الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر؛ فالأفراد أو الأسر التي يكون انفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة[9].وله عدة أنواع وهي[10]:

1. **خط الفقر المطلق**: ويمثل إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية من سلع غذائية وغير غذائية.
2. **خط الفقر النسبي**: ويمثل نسبة معينة من الدخل المتوسط وبذلك فهو يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر في نفس البلد.
3. **خط الفقر المدقع**: ويمثل الحد الأدنى من الدخل اللازم للفرد للحصول على الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية الضرورية لديمومته.
4. **خط الفقر الاجتهادي (الذاتي)**: ويسمى بخط فقر (**ليدين LEYDEN**) وتستند فكرته على أن مسألة تحديد خط الفقر تعتمد على مايجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعتبر مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، لذى فإن خط الفقر الاجتهادي يتغير بتغير المكان والزمان وحتى حسب اختلاف الأفراد ضمن المجتمع ونفس الزمن إذ قد يرتفع تقدير الأفراد للحد الأدنى المقبول للمعيشة بقدر ارتفاع دخولهم.

ويتم حساب خط الفقر بالاعتماد على أسلوبين هما:

أ. **أسلوب استهلاك الطاقة الغذائية**: تعتمد هذه الطريقة على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من الوحدات الحرارية في كل فئة من فئات الأسر الإنفاقية تبعا لمتوسط كمية استهلاكها من المواد الغذائية، وتحدد الفئة الإنفاقية التي يكون ذلك المتوسط لها هو الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من الوحدات[11].

ب.**أسلوب تكلفة الحاجات الأساسية**: يقصد بالحاجات الأساسية هي تلك الحاجات التي تبقي الفرد حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على العمل بصورة مقبولة[12].

ويتم تقدير خط الفقر انطلاقا من هذا الأسلوب بتحديد تكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية وذلك لكل زمان ومكان، وتكمن المشكلة هنا في كيفية تحديد الاحتياجات الأساسية وعلى هذا الأساس نميز بين نوعين لتكلفة الاحتياجات الأساسية هما الاحتياجات الاساسية الغذائية والاحتياجات الاساسية غير الغذائية ولكل منها طريقة في تحديد تكلفتها.

ثالثا: التفسير النظري لعلاقة النمو الاقتصادي بمعدلات الفقر

إن وضوح الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين؛ حيث يؤكد البعض منهم أن النمو الاقتصادي لايقضي على الفقر بل على العكس تماما، حيث أنه يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء، حيث أثار كل من **دزيز وسين** أن النمو الاقتصادي لاينتج عنه مردود يحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكمن نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي التي نادى بها (**سكويرز1993**) أو لإعادة توزيع الثروة (

تودارو1997) ويرى **تودارو** أن القول بأن النمو الاقتصادي يقلل من الفقر بنظرية الإنسياب الفوائد إلى الأسفل والتي لايمكن أن تحقق في كل الظروف المثالية بل يؤكد أن عمليات النمو تناسب إلى الأعلى وخاصة نحو طبقة الأغنياء جدا[13].

وكما أشار لذلك **مالتوس** حيث أكد أن زيادة معدل الغذاء الراجع إلى النمو الاقتصادي يزيد بمعدل أقل من معدل نمو السكان مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، وكما ربط **ماركس** بين النمو الاقتصادي والفقر في إطار نظريته فائض القيمة حيث أوضح بأن النمو الاقتصادي المحقق في إطار النظام الرأسمالي يقوم على تعظيم الربح ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها مما ينتج عنه عدم عدالة في توزيع الدخل وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[14].

إلا أنه هناك نماذج اقتصادية أخرى أشارت إلى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر، فقد أوضح الاقتصادي **روزنشتاين– رودان** في نموذج الدفعة القوية أن مصيدة الفقر التي تعاني منها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف نظرا لانخفاض رأس المال وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الاستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج وبتالي تمكن المجتمع من الخروج من مصيدة الفقر، كما أوضح الاقتصادي **روستو** في نموذج مراحل النمو أنه وخلال مراحل النمو الخمسة يتم التحول إلى قطاع الصناعة والأخذ بالأساليب التكنولوجية والتي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي بقدر أكبر من نمو السكان ويستمر الوضع إلى أن يصل المجتمع إلى مرحلة الاستهلاك الكثيف وارتفاع مستوى المعيشة للأفراد، هذا بالإضافة إلى النماذج الحديثة والمتمثلة في نموذج **هارود– دومار** ونماذج النمو الداخلي والتي ركزت على رأس المال البشري وزيادة الأجر وبتالي فهي قد أخذت في الاعتبار التنمية البشرية للفرد والتي تؤثر على فقر القدرة[15].

إن التأكيد على وجود الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر أدى إلى ظهور مصطلح النمو الاقتصادي المحابي للفقراء والذي يقصد به النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الفقر، أو هو النمو الاقتصادي الذي ينعكس على الفقراء بنسبة أعلى من غير الفقراء[16].

ولقد اعتمد **رافاليون** على مؤشر واتس في قياس معدل النمو الاقتصادي المحابي للفقراء واعتبر بأن النمو محابيا للفقراء إذا ما ترتب عليه انخفاض في مؤشر **واتس** وعلى هذا الأساس فلقد تمت الإشارة إلى أن مؤشر النمو الاقتصادي المحابي للفقراء على أنه نسبة المرونة الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة.

وهناك من اعتمد في تحديد النمو الاقتصادي المحابي للفقراء على منحنى لورنز واعتبر بأن النمو الاقتصادي الذي تنخفض خلاله درجة عدم المساواة وهو ما يعني زحف منحنى لورنز بأكمله في اتجاه وتر المثلث[17].

إن القول بوجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والفقر لايمكن أن يكون قولا مطلقا وبصورة دائمة؛ حيث أن النمو الاقتصادي السريع لايؤدي دائما إلى آثار سريعة للحد من تفاقم الفقر كما أن النمو الاقتصادي البطيء لايؤدي في جميع الأحوال إلى تباطؤ الحد من الفقر، لذى فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة بأي معدل محدد للنمو الاقتصادي أو مايسمى (بمرونة نمو الفقر) وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الإسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء،

فالنمو الاقتصادي قد لايؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشأها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير الماهرة واعتماد التقنيات اللازمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء من الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت لدى فلابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير الرسمي والصناعات الصغيرة والأحياء الفقيرة ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته[18].

المحور الثاني: تحليل واقع العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر في الجزائر (1985-2015)

أولا: دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

إن ملاحظة تطور معدلات النمو الاقتصادي للجزائر وكما يظهر في الجدول **(01)** تشير الى التقلبات الشديدة والتي تتراوح مابين الارتفاع والانخفاض حيث يصل الى قيم سلبية وذلك في سنة **1988** حيث قدرت قيمته بـ **(-1)**، وهذا مرده في الاساس الى تقلبات الناتج المحلي الاجمالي خاصة اذا اخدنا بعين الاعتبار ان النمو السكاني في الجزائر في حالة ارتفاع مستمر اذن في الانخفاض في النمو الاقتصادي سببه الرئيسي انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي او ان زيادة هذا الاخير تكون اقل بمن زيادة النمو السكاني، ومن جهة اخرى فان معدلات النمو الاقتصادي عرفت تراجعا خلال فترة التسعينات وبداية الالفية الثالثة هذه الفترة والتي عرفت فيها الجزائر ازمات مالية ناتجة عن انخفاض اسعار الدولية للبترول فحين عرفت معدلات النمو الاقتصادي في اواخر فترة الدراسة وابتداء من سنة **2006** تحسنا ملموسا حيث انتقلت من **(1.7%)**سنة**2006** إلى معدل **(3.9%)** سنة **2015** وهذا مايقابله التحسن الذي عرفته اسعار المحروقات في تلك الفترة وما تسبب في وفرة مالية للخزينة العمومية الجزائرية.

ان معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبطة وبدرجة كبير بحالة اسعار البترول الذي يعتبر مصدر الدخل الوحيد والاهم للدولة الجزائرية هذا في ظل الضعف الذي تعرفة القطاعات الانتاجية والتي تعتبر غير قادرة على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في حالة انهارت اسعار المحروقات.

الجدول رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985- 2015

السنوات	1985	1988	1990	1992	1995	1998	2000
معدل النمو الاقتصادي(%)	3.7	-1	0.8	1.8	3.8	5.09	2.2
السنوات	2004	2006	2008	2010	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي(%)	4.3	1.7	2.0	3.6	2.79	3.8	3.9

المصدر: بيانات البنك الدولي *http://data.albankaldawli.org/indicator*

ثانيا: دراسة تطور معدلات الفقر في الجزائر

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم **(02)** نلاحظ تراجع ملحوظ في مستويات الفقر على المدى الطويل حيث قدرت نسبته سنة **1985** بـ **19.7%**من مجموع السكان، لتنخفض قليلا خلال نهايات الثمانينات حيث سجلت سنة **1988** ما نسبته

15% هذه النسبة التي ارتفعت خلال التسعينات أين سجلت قيمة **23.6%**سنة وتسجل أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة وذلك سنة **1992**حيث بلغت نسبة الفقر**30.10%**لتعاود الانخفاض التدريجي بعد ذلك حيث قدرت سنة **2013** بـ **9.8%**نفس النسبة عرفتها سنة **2014** إلا أنها عاودت الارتفاع ولكن بنسب ضئيلة عند نهاية الفترة وسجلت نسبة بـ **10.20%** سنة **2015**..

والتفسير الذي يمكن إعطاؤه لهذه التغيرات هو تغير الأوضاع المالية والاقتصادية بالإضافة إلى الأزمات التي عرفتها الجزائر، فالارتفاع في معدلات الفقر خلال فترة التسعينات يعود إلى الأزمة التي سببتها انخفاض أسعار البترول مصدر الدخل الوحيد للجزائر سنة **1986** ومانتج عنه من اتباع سياسات إعادة الهيكلة، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد من العمال بسبب خوصصة المؤسسات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة بسبب رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية للسكان، فحين أن التراجع الذي عرفته معدلات الفقر يعود إلى التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر نتيجة معاودة ارتفاع أسعار البترول، بالإضافة إلى جملة من البرامج الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر والتي كان لها الأثر الإيجابي على مستوى المعيشة للأفراد.

للإشارة فإن هناك خبراء وباحثون جزائريون يؤكدون أن نسبة الفقر في الجزائر لاتقل عن **40%**، وحجتهم في ذلك أن هناك بعض الدراسات والأبحاث التي تكشف أن **45%** من الأجراء يعيشون تحت خط الفقر الأدنى بالجزائر، فيما توصلت دراسات أخرى إلى التأكيد أن نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار أن ملف الخوصصة وغلق أكثر من **40**ألف مؤسسة ترتب عنه حوالي **500**ألف عامل انضمت عائلاتهم إلى دائرة الفقر[19].

الجدول رقم (02): تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 1985- 2015

السنوات	1985	1988	1990	1992	1995	1998	2000
معدل الفقر(%)	19,70	15,00	23,60	30,10	25,23	24,67	22,98
السنوات	2004	2006	2008	2010	2013	2014	2015
معدل الفقر (%)	18,15	18,95	17,16	12,30	9,80	9,80	10,20

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.albankaldawli.org/indicator

أما بالنسبة لتطور مؤشر فجوة (عمق) الفقر (P_0) فتشير الإحصائيات المقدرة حسب معامل الميزانية الغذائية لسنة **2005** أن معدل فجوة الفقر يساوي **22.5%**، مما يعني أن هناك انحراف في نفقات الفقراء عن مستوى خط الفقر بنسبة**22.5%**، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فنلاحظ أن فجوة الفقر عرفت اتساعا خلال الفترة **1988-1995** حيث سجلت على التوالي قيمة **0.4%** و

0.7% لتنخفض بعد ذلك أين بلغت قيمتها حوالي **0.5%**سنة **2000**، أما بحساب خط الفقر العام فإن فجوة الفقر عرفت ارتفاعا متتاليا بنسب متزايدة،

نفس الامر فيما يخص تطور مؤشر شدة الفقر والتي دلت نتائج الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل للسكان والتنمية لسنة **2005** أن قيمة مؤشر شدة الفقر تساوي **9.3%**، الأمر الذي يوضح حجم التفاوت الكبير بين مداخيل الأسر في الجزائر، ولكن الأمر الحسن أن هذه النسبة كانت شبه متقاربة بين الريف والحضر، أما باستخدام خط الفقر الغذائي فإن قيمة هذا المؤشر عرفت ارتفاعا خاصة خلال الفترة **1988-1995** حيث سجلت على التوالي **0.1%**، **0.2%**غير أن هذه النسبة انخفضت بعد ذلك لتسجل سنة **2000** قيمة **0.13%**.

أما إذا أخذنا خط الفقر العام بعين الاعتبار فإن قيمة مؤشر شدة الفقر كانت تعرف ارتفاعات متتالية ولكن بنسب متناقصة وذلك طول الفترة **1988-2000**؛ حيث سجلت القيم التالية على الترتيب **03%**،**0.7%**، **0.76%**[20].

ثالثا: العلاقة الاحصائية بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في الجزائر

حقق معدل النمو الاقتصادي اكبر قيمة له سنة **2003** اين قدرت قيمته بـ **(7.2%)** فحين كانت اقل قيمة له في بداية التسعينات وذلك سنة **1992** اين سجل قيمة **(-2.01)**، وبلغ المتوسط الحسابي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة **(2.62%)** وذلك بانحراف معياري قدره **(2.25%)** مما يعني تشتت القيم وانحرافها عن المتوسط.

اما عن معدلات الفقر فقد حقق اعلى قيمة لها سنة **1992** وذلك بمعدل **(30.1%)** اما اقل قيمة فكانت تلك التي قدرت في سنتي **2013و2104** والبالغة **(9.8%)** في كالتا السنتين اما المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة فقد قدر بـ **(19.36%)** بانحراف معياري قدره **(5.88%)** الامر الذي يؤكد على تشتت القيم وانحرافها الكبير عن متوسطها الحسابي

وبالنسبة للعلاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر قد كانت علاقة عكسية وهو ماتنص عليه النظرية الاقتصادية حيث قدر معدل الارتباط ب **(-0.24)** لكن قيمته كانت ضعيفة نوعا ما وهو مايشير مبدئيا الى ضعف العلاقة التي تربط معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر وبتالي ضعف التأثير الذي يمكن ان يمارسه النمو الاقتصادي على التقليل من معدلات الفقر في الجزائر.

وهو نفس الامر الذي يمكن استخلاصة من الشكل رقم **(01)** والذي يوضح لنا تزامن تغيرات معدلان النمو الاقتصادي مع معدلات الفقر والتي حدثت في اغلب فترات الدراسة .

الشكل رقم (01) تطور معدلات النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة 1985-2015

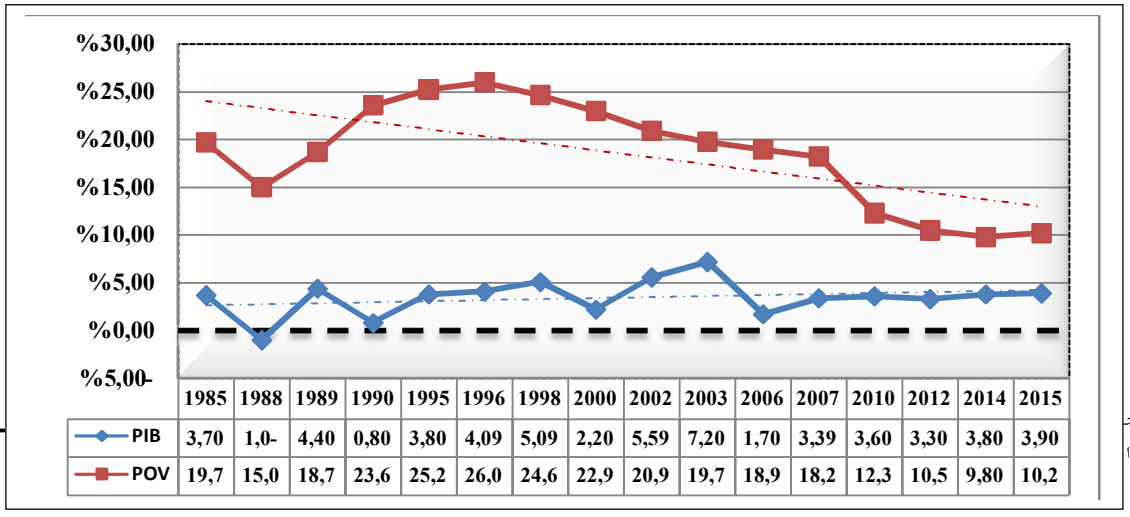

	1985	1988	1989	1990	1995	1996	1998	2000	2002	2003	2006	2007	2010	2012	2014	2015
PIB	3,70	1,0-	4,40	0,80	3,80	4,09	5,09	2,20	5,59	7,20	1,70	3,39	3,60	3,30	3,80	3,90
POV	19,7	15,0	18,7	23,6	25,2	26,0	24,6	22,9	20,9	19,7	18,9	18,2	12,3	10,5	9,80	10,2

المصدر من إعداد الباحث

المحور الثالث: بناء النموذج القياسي لعلاقة الفقر بالنمو الاقتصادي

أولا: نموذج ومنهجية الدراسة

لتقدير اثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الجزائر اشتمل النموذج على سلسلة متغيرين للفترة **1985- 2015** وهما:

- ***POV*** : ويعبر عن معدلات الفقر ويعتبر المتغير المستقل في النموذج
- ***PIB***: ويمثل معدلات النمو الاقتصادي ويعتبر متغير مستقل في النموذج

ولقد تم الاقتصار على متغير مستقل واحد وفقط وهذا بغرض التحديد الدقيق لحج التأثير الذي يمكن ان يمارسه النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الجزائر في ظل تأكيد النظرية الاقتصادية على فعاليته في التقليل من معدلات الفقر.

ويتوقع ان يكون لمعامل متغير النمو الاقتصادي الاشارة السالبة والتي تدل على العلاقة العكسية مع معدلات الفقر.

ويمكن صياغة النموذج بالصيغة الدالية التالية

ويمثل ε_iحد الخطا العشوائي للمعادلة والتي تفترض ان قيمته موزعة طبيعيا وبوسط حسابي معدوم وتباين وهذه الفرضو ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج.

ثانيا: تقدير نموذج الدراسة

1. اختبار استقرارية المتغيرات

من خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ ان القيمة الاحصائية للاختبار قد فاقت القيمة الحرجة عند مستوى معنوية **0.05** وكذلك نجد الاحتمال اكبر من مستوى المعنوية ومنه فان جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وباجراء نفس الاختبارات السابقة على السلاسل الزمنية وهذا عند الفرق الأول وباستخدام نفس المعايير السابقة نجد ان السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى، ومنع فان السلاسل الزمنية لمتغيرتي النمو الاقتصادي والفقر مستقرة عند الفرق الاول ومتكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (03) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول			القرار
	درجة التأخير	T	P	درجة التأخير	T	P	

النمو الاقتصادي(PIB)	1	-2.19	0.24	0	-5.99	0.00	مستقرة عند الفرق الأول
الفقر(Pov)	0	-1.78	0.688	2	-5.31	0.00	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8

2. عرض النموذج المقدر:

بالاستعانةببرنامج***eviews.8*** تم تقدير النموذج الخاص بالدراسة والموضحة نتائجه في جدول رقم ()حيث يمكن كتابة النموذج المقدر بالشكل التالي:

الجدول رقم (04) نتائج تقدير نموذج الدراسة

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
PIB	*-0.003291*	*318055.3*	*8.389219*	*0.0000*
C	*1.412783*	*1.397879*	*3.156770*	*0.0037*
R-squared	*0.206903*	*F-statistic*		*70.37900*
Durbin-Watson stat	*1.87*	*Prob(F-statistic)*		*0.000000*

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8 .

3. اختبار صلاحية النموذج المقدر

لاختبار صلاحية النموذج ومدى قدرته على تفسير العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في الجزائر نقوم بالاختبارات التالية:

ا. اختبارات الدرجة الاولى:

- **التقييم الاقتصادي:** نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها من تقدير النموذج ان اشارة معلمة متغير النمو الاقتصادي هي اشارة سالبة وهذا يتوافق مع ماتنص عليه النظرية الاقتصادية من وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر ، وبالتالي النموذج مقبول اقتصاديا.

- **التقييم الاحصائي:**

–من خلال اختبار ستودنت يمكن القول بقبول معنوية كل من معلمة النمو الاقتصادي والحد الثابت وذلك من خلال مقارنة احتمال المقابل كل معلمة ومستوى المعنوية المحدد بـ **0.05** نجد ان الاحتمال المقابل اقل من مستوى المعنوية وذلك يدل على وجود معنوية احصائية لمعلمة النمو الاقتصادي والحد الثابت.

– أما بالنسبة للمعنوية الكلية للنموذج والتي نقدرها باستخدام اختبار فيشر فنجد كذلك هذا الاختبار يؤكد على وجود معنوية كلية للنموذج وذلك لان الاحتمال المقابل للاختبار يساوي **(0.00)** وهو أقل من مستوى المعنوية**(0.05)** وبتالي النموذج مقبول احصائيا.

– أما عن معامل التحديد والدي يحدد القدرة التفسيرية لمتغير النمو الاقتصادي في تفسير تغيرات معدلات الفقر في الجزائر فقد كانت ضعيفة جد حيث قدرت قيمته بـ **(20.69%)** وهي تدل على أن النمو الاقتصادي يفسر جزء قليل وضعيف من تغيرات معدلات الفقر في الجزائر وان باقي التغيرات راجعة لمتغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج.

- **التقييم القياسي:** اعتمادا على اختبار داربين واتسن يمكن الحكم على النموذج بانه خالي من مشكل الارتباط الخطي.

ب. اختبارات الدرجة الثانية:

الجدول التالي يوضح نتائج الاختبارات الدرجة الثانية الخاصة بالنموذج المقدر.

جدول رقم (05) نتائج اختبارات الدرجة الثانية للنموذج المقدر

اختبار استقرار الحد البواقي			
إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		**إحصائية (t)**	**الاحتمال**
القيم الجدولية	**القيم المحسوبة**	**-4.180518**	**0.0142**
	%1	**-4.339330**	
	%5	**-3.587527**	
	%10	**-3.229230**	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test	**F =2.9802**	**P=(0.6017)**	
Jarque-Bera normality test	**JB = 1.633**	**P= (0.441)**	
Heteroskedasticity Test: White	**F= 0.6823**	**P= 0.513**	
Heteroskedasticity Test: ARCH	**F= 0.4902**	**P= 0.7301**	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews.8

- **اختبار استقرارية البواقي:** من خلال نتائج الموضحة في الجدول **(05)** وباستخدام اختبار ديكي فولر المطور يتضح لنا ان سلسلة البواقي مستقرة وذلك لكون احصائية ديكي فولر المحسوبة أكبر من الاحصائية المجدولة عند مستوى المعنوية **0.05** وكذلك الاحتمال اقل من مستوى المعنوية، ومنه البواقي تتمتع بالاستقرارية.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** ان قيمة الاحتمال المقابل لاختبار جاك بيرا والتي هي اكبر من مستوى المعنوية **0.05** تؤكد فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، وبمان البواقي مستقرة وتتبع التوزيع الطبيعي فيمكن القول بان بواقي النموذج هي تشويش أبيض.
- **اختبار تجانس التباين:** يؤكد كلا الاختبارين الخاصين بالكشف عن وجود مشكل عدم تجانس التباين ان النموذج لا يعاني من هذا المشكل وذلك لان الاحتمال المقابل لكل من اختبار ***WHITE*** واختبار ***ARCH*** اكبر من مستوى المعنوية **0.05.**
- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** يمكن قبول فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب مايؤكده اختبار ***LMTEST*** حيث وعنج مقارنة الاحتمال المقابل للاختبار مع مستوى المعنوية نجده اكبر من مستوى المعنوية وبتالي النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء ومن خلال هذه الاختبارات يعتبر النموذج ذو معنوية وهو مقبول من جميع النواحي.

ثالثا: التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر

ان قبول النموذج يؤكد وجود علاقة ارتباط بين تغيرات معدلات النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر حيث تشير قيمة معلمة النمو الاقتصادي في النموذج المقدر والتي بلغت **(0.003-)** عن وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر وهو الوضع الطبيعي والذي تنص عليه النظرية الاقتصادي حيث يساهم تزايد معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن ارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي الى التوسع في النفقات وتحسين مستوى المعيشة وزيادة قدر ة الدولة على منح الاعانات والمنح والمعاشات للأسرة الفقيرة والمعوزة، غير ان الاشكال بالنسبة للحالة الجزائر هو قيمة المعلمة في حد ذاتها والتي تعتبر ضعيفة جدا حيث يمكن القول بان تغير معدلات النمو الاقتصادي بـ **(1%)** تؤدي الى تغير معدلات الفقر بـ **(0.003%)** وهو مقدار ضعيف ومتواضع ولا يصل الى الحد المنتظر خاصة من خلال النظر الى مدى تأكيد النظرية الاقتصادية على القدرة الكبير لمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في الحد من حجم ظاهرة الفقر.

ان ضعف مساهمة معدلات النمو الاقتصادي في التقليل من معدلات الفقر مرده الاساسي الى سوء توزيع الدخل وعدم العدالة والتفاوت في نصيب الافراد من الاستفادة من النمو الاقتصادي حيث لا تكون هناك عملية انسياب النمو الاقتصادي الى الاسفل بل يستفيد الاغنياء والطبقات الاجتماعية العليا من النمو الاقتصادي في حين يكون نصيب الفقراء ومحدودي الدخل والطبقة الدنيا ضعيف جدا وهذا ماتؤكده معدلات معامل جيني الذي يقيس نسبة التفاوت في معدلات الدخل وذلك حسب مايشير اليه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معامل جيني للجزائر خلال الفترة 1988-2010

السنة	1988	1995	2000	2005	*2000-2010
معامل جيني	% 40.90	% 35.33	% 36.90	% 31.80	% 35.30

المصدر:

- **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي، 2015، ص 391.**
- ***برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، نيويورك، ص 157.**

من خلال الجدول أعلاه نجد ان الجزائر عرفت تحسنا طفيفا بالنسبة للعدالة في توزيع الدخل وهذا قياسا على معامل جيني الذي يقيس العدالة في التوزيع، فبعد أن كانت قيمته تقدر بـ 40.9% سنة 1988 انخفض إلى 35.33% سنة 1995 وواصل الانخفاض إلى أن وصل إلى 31.8% سنة 2005، وبلغ متوسط الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2010 نسبة 35.3%.

ورغم هذا التحسن في قيمة عدالة توزيع الدخل إلا أنها تبقى ضعيفة نوعا ما مما يعني أن هناك حجم معتبر من اللامساواة في توزيع الدخل.

ومن جهة اخرى وبالنظر إلى السياسة الجبائية نجد أن العبء الذي يتحمله الفقراء أكبر مقارنه بالأغنياء حيث تشير بيانات سنة 2001 إلى أن العمال يدفعون 71.42% من الضرائب على الدخل، ورغم أن حصتهم من الدخل الوطني المتاح في حدود 44.68% أما نصيب الأغنياء من الضرائب يعادل نسبة 28.75% نظير امتلاكهم 43.80% من الدخل الوطني المتاح، وبالتالي انعدام نسبي لعدالة توزيع الدخل وعدم توزيع العبء الضريبي بين الفئتين، كما أن نسبة الضرائب على الأجور تمثل 60% من الضرائب المباشرة أما الضرائب على أرباح الشركات فهي تمثل 10% فقط، مما يدل على أن من يتحمل العبء الجبائي هي الطبقة ذات الدخل المحدود على حساب المنتجين وأصحاب المؤسسات[21].

خلاصة واستنتاجات

لقد ركزت النظرية الاقتصادية على التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على معدلات الفقر ومساهمته الفعالة في نجاعة سياسات محاربة الفقر وذلك لكون النمو الاقتصادي يعمل على منح السلطات الحكومية القدرة الكافية على الاستمرار في تمويل النفقات الاجتماعية والاستثمار في المجالات التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد المجتمع، غير ان هذا كله مشروط وبدرجة كبيرة بمدى توفر العدالة في توزيع الدخل وثمار النمو الاقتصادي ومدى استفادة كل افراد المجتمع بمختلف طاقاته بمن النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل.

ان الفقر في الجزائر عرف معدلات مرتفعة خلال فترة التسعينات حيث كان من اهم النتائج الاجتماعية السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي ابتعتها الجزائر خلال تلك الفترة غير انه ومع بداية الالفية الثالثة عرفت معدلات الفقر تراجعا محسوسا وخاصة بعد تزامن ذلك مع ارتفاع اسعار البترول وما نتج عنها من وفرة مالية للخزينة العمومية هذه الوفرة التي عملت الجزائر على استغلالها في تطبيق برامج تنموية، نتج عنها انخفاض معدل الفقر الى حدود **9%**في سنة **2013.**

اظهرت الدراسة القياسية ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر حيث ان النمو الاقتصادي يعمل على تخفيض معدلات الفقر بـ **(0.003%)** وهذا يدل على التأثير الهامشي للمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات الفقر وسبب ذلك يعود بالدرجة الاولى الى عدم العادلة في التوزيع الدخل التي تعرفها الجزائر حيث يعرف معامل جيني ارتفاعا في الجزائر وذلك يرتبط اساسا بالسياسات والاجراءات التي تعتمدها الجزائر في توجيه الدخل نحو القطاعات التي يستفيد من الفقراء والتي تكون اكثر استقطابا لليد العاملة وتوفر مقدار من الرفاهية والحاجات الاساسية للأفراد المجتمع.

ومن خلال ماسبق يمكن وضع جملة الاقتراحات التالية:

- تخفيض من حالة عدم المساواة في توزيع الدخل وذلك بتوجيه جزء كبير من الدخل نحو القطاعات التي يستفيد منها الفقراء كقطاع الصحة، وتوفير الحاجات الاساسية، الصرف الصحي، المياه الصالح للشرب، الخدمات التعليمية.....الخ.
- العمل على وضع سياسات وبرامج هدفها الاساسي تحويل الجزء الاكبر من الدخل نحو الفئات الاكثر حرمانا وفقرا.
- يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بارتفاع وتحسن اسعار البترول والتي تتقلب باستمرار وارتفاعها يكون في مناسبات معينة وبالتالي لابد من الاستفادة من هذه الوضعية في وقتها.
- التحديد الدقيق للمعدلات الفقر وكل مايتعلق بالفقراء وذلك لأهميته في اعداد ونجاح سياسات محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة الفقراء

➢ هوامش

[1]نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد، عمان، 2006، ص43.

[2] اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، عمان، 2016، ص63.

[3] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية 1970-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نمذجة قياسية، جامعة ورقلة، 2011، ص62.

[4]سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، (2008): السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، ص 39.

[5]بيلي إبراهيم أحمد العليمي، (2003): هذا هو الفقر أبعاده وأسبابه ومآسيه –نظرة اقتصادية إسلامية، الجزء 1، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة 1، ص19.

[6]*Smahi ahmed, (2010): micro finance et pouverte – quantification de la relation sue la population de Tlemcen-, thèse de doctorat en sciences économique, faculté de SEG , université de Tlemcen, p29*

[7]*Wight. H, perkins, stevenradelet et david .L, (2008): Lindau en economie de développement ,deboeck, 3eme Edition, Bruxelles, p255.*

[8]مختار عريس، عبد القادر بابا، (2014): محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة استراتيجية التنمية، العدد7، ص276.

[9] احمد عزوز،(2011): الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في تقليل من الفقر، ملتقى الدولي حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر،24/23 فيفري 2011، ص5.

[10] حسين يحي وآخرون (2001): قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن – دراسة مقطعية–، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 24، ص9.

[11]محمد حسين باقر، (1997): قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية، اجتماع خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة مكافحة الفقر (8)، 17/16 نوفمبر 1997، نيويورك، الو م أ، ص 61.

[12] المشاكل والخدمات الاجتماعية، (1993): تقرير دراسة الفقر –الواقع والخصائص–، عمان، الاردن، ص10.

[13] سيث ديليو نورتن، (2002): النمو الاقتصادي والفقر –بحث عن الإنسياب الفوائد إلى الأسفل، مجلة كيتو، المجلد 22، العدد2، ص1.

[14]عزة محمد حجازي، (2010): اثر الركود الاقتصادي على الفقر مع اشارة خاصة الى مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، ص4.

[15]عزة محمد حجازي، (2010): المرجع السابق، ص5.

[16]ربيع نصر، (2009): النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، 26 ماي 2009، ص5.

[17]علي عبد القادر علي، (2009): النمو الاقتصادي المحابي للفقراء، مجلة جسر التنمية، العدد 82، السنة الثامنة، ص ص5-6.

[18] توفيق عباس عبد عون المسعودي،(2010): دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق -دراسة تطبيقية-، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، ص 35.

[19] قويدر قورين حاج ، (2014): ظاهرة الفقر في الجزائر وأثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، مجلة الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، العدد12، ص19.

[20] اعمر أمحمد بوزيد، (2014): نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة- أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، ص 240.

[21] سيدي محمد شكوري ، عبد الرحيم شيبي ، (2013): العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والبيئة المؤسساتية في البلدان الغنية بالبترول –دراسة حالة الجزائر-، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد2، ص36.